

Distr.: Limited
5 June 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الاتحاد الروسي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا،
نيكاراغوا: مشروع قرار

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ 20 حزيران/يونيه 2024 بشأن بورتوريكو

إن اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة،

إن تأخذ في الاعتبار إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي ورد في قرار الجمعية

العامة 1514 (د-15) المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1960،

وإن تضع في اعتبارها أن الجمعية العامة، في قرارها 123/75 المؤرخ 10 كانون الأول/

ديسمبر 2020، أعلنت الفترة 2021-2030 عقداً دولياً رابعاً للقضاء على الاستعمار،

وإن تأخذ في الاعتبار القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة الخاصة منذ عام 1972 بشأن مسألة

بورتوريكو، البالغ عددها 42 قراراً ومقرراً، والواردة في تقارير اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة، ولا سيما
تلك التي اتخذتها في السنوات الأخيرة بدون تصويت،

وإن تشير إلى أن يوم 25 تموز/يوليه 2025 سيوافق الذكرى السنوية لمرور 127 عاماً على تدخل

الولايات المتحدة الأمريكية في بورتوريكو،

وإن تلاحظ بقلق أنه رغم الرفض الذي أعربت عنه الغالبية من شعب بورتوريكو في 6 تشرين

الثاني/نوفمبر 2012 بشأن حالة التبعية السياسية التي يخضع لها في الوقت الراهن، لم يتمكن الممثلون

السياسيون لبورتوريكو والولايات المتحدة حتى الآن من الشروع في عملية لإنهاء الاستعمار يكون منشؤها

بورتوريكو، امتثالاً لقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) ولقرارات اللجنة الخاصة ومقرراتها بشأن بورتوريكو،

وإن تلاحظ بقلق أيضاً أن التبعية التي يعيشها الشعب البورتوريكي سياسياً تعيق قدرته السيادية

على اتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأزمة الإنسانية الناجمة عن آثار إعصاري إيرما وماريا اللذين فاقما



الرجاء إعادة استعمال الورق



المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة أصلاً، حيث ارتفعت نسبة الفقر في بورتوريكو من 45 في المائة إلى نحو 60 في المائة من السكان، وهو ما أدى إلى هجرة جماعية وأثر تأثيراً خطيراً على الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة،

وانّ تلاحظ بقلق كذلك أن كونغرس الولايات المتحدة قام في حزيران/يونيه 2016، متذرعاً بمذهبه المتعلق بالسلطات العامة المخولة له بموجب بند الإقليم التابع من دستور الولايات المتحدة، بفرض مجلس للرقابة والإدارة المالية لبورتوريكو (مجلس الرقابة المالية) يعينه رئيس الولايات المتحدة لممارسة سلطات الرقابة العامة على مسؤولي حكومة بورتوريكو التنفيذيين والتشريعيين المنتخبين في جميع المسائل المتصلة بالشؤون المالية والاقتصادية وشؤون الميزانية، فضلاً عن كل ما يتصل بإعادة هيكلة الدين العام لبورتوريكو، وهي إجراءات تقاوم كلها الوضع الاستعماري للبلد،

وانّ تلاحظ بقلق أن مجلس الرقابة المالية يسعى إلى تحصيل الدين العام المتراكم الذي يزيد على 70 بليون دولار، وهو ما أدى إلى اعتماد تدابير تقشفية زادت من تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الهشة أصلاً لشعب بورتوريكو،

وانّ تلاحظ أن المحكمة العليا للولايات المتحدة اتخذت، وفقاً لطلب مقدم من وزارة العدل فيها، قراراً في حزيران/يونيه 2016 في قضية بورتوريكو ضد سانشيز فالي يقضي بأن المصدر الأصلي والنهائي للسلطة الحكومية في بورتوريكو هو كونغرس الولايات المتحدة، وأن أي امتياز محدود يُمنح لبورتوريكو في مجال الحكم الذاتي يمكن لكونغرس الولايات المتحدة أن يلغيه بشكل انفرادي،

وانّ تشدد مجدداً على الحاجة الملحة إلى أن تقوم الولايات المتحدة بوضع الأسس اللازمة لتنفيذ قرار الجمعية العامة 1514 (د-15) وقرارات اللجنة الخاصة ومقرراتها بشأن بورتوريكو تنفيذاً كاملاً،

وانّ تحيط علماً بالإعلانات الصادرة عن رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية - المعاهدة التجارية للشعوب، والمؤتمر الدائم للأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومجلس الدولية الاشتراكية، التي تؤكد مجدداً الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب بورتوريكو وفقاً لقرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، كما تكرر تأكيد انتماء بورتوريكو إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودعمهم للقرارات الصادرة عن اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو،

وانّ تحيط علماً أيضاً بالنقاش الجاري في بورتوريكو بشأن التوصل إلى مسار يتيح البدء في عملية إنهاء الاستعمار في بورتوريكو، وإدراكاً منها للمبدأ القائل بأن أي مبادرة تستهدف تسوية المركز السياسي لبورتوريكو ينبغي أن تنبع من شعب بورتوريكو، ولكون قطاعات عدة أعربت حتى الآن عن تأييدها لتشكيل جمعية دستورية معنية بمسألة المركز في بورتوريكو،

وانّ تحيط علماً كذلك بالشواغل التي تساور شعب بورتوريكو إزاء ما يتعرض له المؤيدون لاستقلال بورتوريكو من أعمال عنف تشمل القمع والترهيب، بما في ذلك الأعمال التي كشفت عنها النقاب من خلال الوثائق التي رفعت عنها الهيئات الاتحادية بالولايات المتحدة صفة السرية،

واند تدرک أن مشاة بحرية الولايات المتحدة وغيرهم من القوات البحرية ظلوا يستخدمون جزيرة ببيكيس (بورتوريكو) لما يزيد على 60 عاما في إجراء مناورات عسكرية، مع ما يستتبعه ذلك من عواقب ضارة بصحة السكان والبيئة وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدية من بلديات بورتوريكو،

واند تلاحظ توافق آراء شعب بورتوريكو وحكومته على ضرورة تنظيف وتطهير كل الأراضي التي كانت تُستخدم في السابق في إجراء المناورات العسكرية وإقامة المنشآت العسكرية وإعادةتها إلى شعب بورتوريكو، وضرورة استغلالها لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بورتوريكو، وتلاحظ اتفاقهم على أن تنفيذ هذه العملية كان حتى الآن بطيئاً،

واند تلاحظ أيضا الشكاوى المتواصلة التي يقدمها سكان جزيرة ببيكيس بشأن استمرار تفجير القنابل وإشعال الحرائق المكشوفة كطريقة من طرق التنظيف، مما يفاقم مشاكل الصحة والتلوث القائمة ويعرض حياة المدنيين للخطر،

واند تلاحظ كذلك أنه في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز المعقود في كمبالا في 19 و 20 كانون الثاني/يناير 2024، وفي غيره من اجتماعات تلك البلدان، قد أُعيد تأكيد حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، وأُهيب بحكومة الولايات المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها المتمثلة في التعجيل بعملية تتيح لشعب بورتوريكو أن يمارس بالكامل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وإعادة الأراضي والمنشآت المشغولة في جزيرة ببيكيس وفي محطة روزفلت رودز البحرية إلى شعب بورتوريكو الذي يشكل أمة من أمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتم حثُ الجمعية العامة على النظر فعليا في مسألة بورتوريكو من جميع جوانبها،

وقد استمعت إلى بيانات وإفادات تمثل شتى وجهات النظر السائدة في أوساط شعب بورتوريكو ومؤسساته الاجتماعية،

وقد نظرت في تقرير مقرر اللجنة الخاصة عن تنفيذ القرارات المتعلقة ببورتوريكو⁽¹⁾،

- 1 - **تؤكد** من جديد حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، وانطباق المبادئ الأساسية لذلك القرار على مسألة بورتوريكو، وأن شعب بورتوريكو أمة من أمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لها هويتها الوطنية الذاتية المستقلة؛
- 2 - **تهيب من جديد** بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحمل مسؤوليتها المتمثلة في تعزيز عملية تتيح لشعب بورتوريكو أن يمارس بالكامل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقا لقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) وقرارات ومقررات اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو وفي إطار الامتثال التام لها، وتمكنه من اتخاذ قرارات سيادية كفيلة بمعالجة احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية العاجلة، بما فيها البطالة والتهميش والإعسار والفقر والمشاكل المتعلقة بالتعليم والصحة، وهي مشاكل تفاقت بسبب إعصاري إيرما وماريا، والزلازل التي ضربت الجزء الجنوبي الغربي من بورتوريكو، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛

- 3 - **تشير بقلق** إلى أن قرار كونغرس الولايات المتحدة المتخذ في إطار قانون الرقابة والإدارة والاستقرار الاقتصادي في بورتوريكو، والذي ينشئ مجلس الرقابة والإدارة المالية، زاد من تقلص المجال الضيق أصلا الذي يجري فيه أعمال نظام التبعية السياسية والاقتصادية السائد في بورتوريكو، وإلى الآثار الناجمة عن تدابير النقشف التي تتسبب في تدهور خطير للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لشعب بورتوريكو، وتدفع إلى خصخصة الخدمات الأساسية، مثل الطاقة الكهربائية، الأمر الذي تسبب في ارتفاع تكاليف المعيشة في ظل اقتصاد هش أصلا؛
- 4 - **تلاحظ** أن مسألة استقلال بورتوريكو تحظى بدعم واسع النطاق من جانب شخصيات بارزة وحكومات وقوى سياسية شتى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- 5 - **تحيط علما من جديد** بالنقاش الجاري في بورتوريكو بشأن تنفيذ آلية تكفل مشاركة ممثلي جميع قطاعات الرأي العام في بورتوريكو مشاركة كاملة، بما في ذلك إنشاء جمعية دستورية تُعنى بمسألة المركز استنادا إلى بدائل إنهاء الاستعمار المعترف بها في القانون الدولي، واصمةً في اعتبارها المبدأ القائل بأن أي مبادرة تستهدف تسوية المركز السياسي لبورتوريكو يجب أن تتبع من شعب بورتوريكو؛
- 6 - **تعرب عن بالغ القلق** من الإجراءات المتخذة ضد مؤيدي استقلال بورتوريكو، وتشجع على التحقيق في تلك الإجراءات بالجدية اللازمة وبالتعاون مع السلطات المختصة؛
- 7 - **تطلب** إلى الجمعية العامة أن تنظر في مسألة بورتوريكو بصورة شاملة ومن جميع جوانبها، وأن تبت في هذه المسألة في أقرب وقت ممكن؛
- 8 - **تحث** حكومة الولايات المتحدة، تمشيا مع الحاجة إلى ضمان حق شعب بورتوريكو المشروع في تقرير المصير وحماية حقوق الإنسان الواجبة له، على أن تستكمل عملية إعادة جميع الأراضي التي شغلها قواتها العسكرية في إقليم بورتوريكو، وبوجه خاص المنشآت القائمة في جزيرة بيبكيس وبلدة سييا، إلى شعب بورتوريكو، وأن تحترم حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الصحة والتنمية الاقتصادية، وأن تعجل بتنفيذ عملية تنظيف وتطهير المناطق التي كانت تُستخدم من قبل لأغراض المناورات العسكرية باعتماد طرق لا تزيد من تفاقم العواقب الوخيمة الناتجة عن نشاطها العسكري وذلك بغية الحفاظ على صحة سكان جزيرة بيبكيس وحماية البيئة، وأن تتحمل تكاليف تلك العملية؛
- 9 - **تحيط علما مع الارتياح** بالتقرير الذي أعده مقرر اللجنة الخاصة بتنفيذا لأحكام قرار اللجنة المؤرخ 20 حزيران/يونيه 2024؛
- 10 - **تطلب** إلى المقرر أن يقدم في عام 2026 تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يشمل التطورات الجديدة ذات الصلة بعملية إنهاء الاستعمار في بورتوريكو، وفقا للقرار 1514 (د-15)؛
- 11 - **تقرر** إبقاء مسألة بورتوريكو قيد الاستعراض المستمر.